الأبعاد المعرفية

للعمل النحوي عند سيبويه

في ضوء معطيات الخطاب

بحث تقدم به :

أ . م . د : سلمان عباس عبد

كلية العلوم الإسلامية / قسم اللغة العربية

الأبعاد المعرفية للعمل النحوي عند سيبويه في ضوء معطيات الخطاب

ملخّص البحث

تتسم النظرية النحوية العربية في حقبة التأسيس بخصائص تمايزها عن بقية اللغات ، إذ تقوم على منهج إطاره المعادلة الاتية : (المخاطِب – الخطاب – السامع) ، ومن حيث المحتوى تمتاز بنظام محكم يدور على (البنية – التركيب – الدلالة –السياق – الإعراب)، ليشكل بمجموعها نسقا لغويا متجانسا يمتزج مع الطابع الإجتماعي للعربي ، ومعتقداته ، وثقافته .

وهذا يعني أن تلك النظرية وُلدت ولادةً طبيعية ، بعد مخاضٍ مفاده الحفاظ على ميراثٍ متكاملٍ ، يبدأ بنصها الشرعي (القران الكريم) ، وينتهي بسماته من سجايا متعددة .

وكان سيبويه حاملا ببوتقة التأسيس لتلك النظرية التي تسلم زمامها من أستاذه الخليل ، ليتم بناؤها على ما وصلت إليه . ومن الإطناب أن نشير إلى موقعه ، ومنزلة كتابه .

لذا جاء بحثي الموسوم : (الأبعاد المعرفية للعمل النحوي عند سيبويه) ، لأقترب من ذلك البناء الشامخ الذي أقامه سيبويه ، لعلي أدرك تلك الأطر المعرفية ، وبؤرها العلمية.

فولجت قضية الأسس المعرفية عند سيبويه ، وناقشت النظر النحوي والإعتقاد ، وعرجت على مفهوم العمل النحوي ، وبعدها فصلت القول في حقيقة العامل النحوي ، وما يتعلق به من تفسير ، ورفض ، وقبول .

الأسس المعرفية عند سيبويه :

لا ريب أن سيبويه وضع منهجا علميا معرفيا في تأسيسه للقواعد النحوية ، إذ اتخذ بعيدن متلازمين : البعد التصنيفي ، والبعد التجريدي ، من بدايات الكتاب في تقديم سُلمية للمكونات اللغوية على صعيد المقولة والتركيب ، وكأنها الشروط المعرفية التي سار عليها ، في بناء هيكلٍ واضح في التحليل ، ومحاولا إخضاع كل المكونات والعناصر اللسانية إلى نظامٍ من الأصول والفروع والأحكام تضبط العلاقات الجامعة بينها حتى لا يشذ أي عنصر عن التحكم به .[١]

وبعدها يأتي (التجريد) الذي يصوغ الكلام العادي على شكل قواعد وقوانين استعمالية . فحين يفتتح سيبويه معجمه العاملي بالحديث عن اللازم والمتعدي وأشكال التعدية ومواقعها ، فإنه يكون بذلك راسما لقوانين التركيب الفعلي داخل العربية .[٢]

بناء على هذا ، ظهر النحو العربي بمنهج علمي راسخ ، وليس ظهورا شكليا إعتباطيا كميا . وليس كما يرى أحد الباحثين :" تقوم النظرية النحوية العربية ، على نحو ما تتبدى من خلال كتاب سيبويه ... على تعارض أساسي ظهر تأريخيا في الكتاب ، وتكرس خلال النتاج النحوي العربي الذي حافظ عليهِ ، وأعاد إنتاجهُ بما هو ... هذا التعارض يظهر بين نزعة شكلانية تُحاول أن تحلل النحوَ من جهة كونه أشكالا ، ونزعة جوهرانية ، تحاول أن تحلل النحو من جهة كونه كيانات قائمة فعليا ، وهي نزعة تتعارضُ كليا مع النزعة الأولى ، إذ تحدد الأشكال ، من حيث هي أشكالٌ ، من خلال نظام علاقاتها ، لا من خلال الطبيعة الذاتية للأصناف والمقولات النحوية"[٣].

فـ ((التفكير العلمي وصفٌ للانتقال المنهجي المعلل المدروس بين جزيئات القضية العلمية ...، ذلك أنه يحول الاحساس بمشكلةٍ علمية ما إلى عملٍ معرفي علمي يبدأ من تحديد المشكلة ، ثم تحليل معطياتها وجزئياتها ، ثم تفسيرها))[٤].

لذا أشار فؤاد زكريا إلى حقيقة التفكير العلمي بوصفه ب" إن ما نود أن نتحدث عنه إنما هو ذلك النوع من التفكير المنظم "[٥]. وأوضح أيمن جندي دلالة التفكير بصورة بينة بقوله:" ليس المقصود بالتفكير العلمي هو بحث العلماء في مسألة متخصصة باصطلاحات ورموز متعارف عليها بينهم ، بل المقصود هو التفكير المنظم المبني على مبادئ واضحة قابلة للتكرار "[٦].

ويستند التفكير العلمي إلى سلسلة من الخصائص المنهجية ، التي ينبغي توافرها ليتصف التفكير بالعلمية ، وهي : التراكمية ، التنظيم ، البحث عن الأسباب ، الشمولية ، الموضوعية ، والتماسك[٧].

إن تقييد التفكير بصفة العلمية ، هدفه استبعاد أي تفسير لا يرتكز على قوانين العلم ونظرياته ، ذلك أن التفكير العلمي ينبني على التعامل المنظم مع الملاحظات والقوانين التي يمكن إثباتها بالاستناد إلى نظرية عامة[٨]

فالنحو العربي ظهربعد أن اجتمعت المقدمات الضرورية لظهوره ، وجعلت من ضرورة تقعيد اللغة العربية مشكلةً تستدعي الحل العلمي الناجع ، لأن اللغة العربية ركنٌ من أركانِ الأمة العربية الاسلامية ، فحدد النحاة الأوائل المشكلة تقنية العينة الأولية ، ثم العينة الموسعة في استقراء علمي مدروس للنصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد منها بأساليب التحليل العلمي ، وصياغة القواعد والقوانين .[٩]

هذا يعني أن البحث في التفكير العلمي عند سيبويه ، هو بحث في منهجيته العلمية وفلسفته المعرفية ، لإدراك منطلقاته التأسيسية ، وأسسه المنهجية من خلال البحث في أسس قواعده وقوانينه .

فمصطلح (التفكير العلمي) مصطلح إدراكي ، نفهمه من غير تحديد دقيق لمصطلحه.[١٠]

إذ وضع النحاة الأوائل منهاجا علميا يقوم على ثلاث مراحل : الاستقراء ، والاستنباط ، والتقعيد[١١] .كما في الشكل :

القواعد النحوية :

الاستقراء الاستنباط

التقعيد

(كلام العرب) (الملاحظات) (الفروض العلمية)

وهذه المراحل في بناء النظرية النحوية تنتقل من الوصفية إلى المعيارية ، لذا يمكن القول بأن ((بنية التفكير العلمي الهرمية في الدراسات اللغوية المختلفة تنطلق من الوصف ، ثم تفرز إلى قوانين مجردة ، ثم ترتقي إلى مستوى النظرية ، والتوصل إلى النظرية الهدف الأساس للعلم))[١٢].

بهذا نستشف أن المعرفية ، هي تلك الأسس والمنطلقات التي اتخذها سيبويه في بناء منظومة النحو العربي ، وفق معايير علمية منضبطة ، متخذا منهجا محكما من الاستقراء ، والتصنيف ، والتجريد ، والتقعيد .

لهذا أدرك سيبويه الحضور الفاعل للسياق في صوغِ العرب لكلامهم ، فقال :" ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام "[١٣].

إذ أدرك سيبويه أن اللغة صيغٌ وأشكالٌ يُبدعها المتكلمُ أو المنشئ ، فتدبُ فيها الحياة بكلِ مضامينها وأبعادها ، وليست عباراتٍ مسكوكةً ، تحملُ الطاقات التعبيرية حتى لو كانت في المعجم ، ولهذا فكلُ استعمال لأيةِ صيغة من صيغ اللغة في الافراد والتركيب ابتداعٌ جديد غالبا في بعده السياقي غير اللغوي ، لأن اللغةَ عرضٌ وليست جوهرا "[١٤] .

فسيبويه في منهجه لم يكن معياريا صرفا ، ولا وصفيا صرفا ، ولكن حصيفا ذكيا أدرك أن الوصفَ والمعيارَ لا ينفصلان ، فاللغةُ لها وصفان : وصفٌ اجتماعي يُمثلهُ الاستعمال الحقيقي لها ، بكل تبدلاته النحوية والصرفية والصوتية والمعجمية . ووصفٌ رياضي تمثلهُ المعايير المجردة والقواعد الثابتة التي بين أجزاء الكلم بنيةً وتركيبا "[١٥] .

النظر النحوي والإعتقاد :

تبين لنا أن سيبويه سلك مسلكا علميا في تأسيس النظر النحوي ، وهذه الرؤى العلمية تتصل بالمنظومة الفكرية الإعتقادية، " يظهر النظر الابستيمولوجي أن الأساس المعرفي الذي قامت عليه المنظومة النحوية العربية، أو النظر النحوي العربي، هو أساس عقدي"[١٦] .

لذا يرى المسدي أن كل قضية نحوية يتجاذبها وجهان : لساني صرف ، ومذهب عقائدي ، فأما الاعتبار المذهبي ، فهو الذي اتسم بالتقديرات النسبية ، فكان يمثل المنحى الذاتي في تحليل الظاهرة اللغوية ، وتفسير نواميسها المحركة ، ولما كان مقترنا بالبعد الديني ، فإنه تنزل حضاريا في منزلة البناء العلوي المسيطر على عامة التفكير اللغوي حتى إنه يكاد ينفرد ظاهريا بحق الاحتكام وأمر التقييم .[١٧]

بناء على هذا نلاحظ أن سيبويه يستعمل مصطلحات كثيرة ترجع إلى المنظومة الشرعية باختلاف مستوياتها منها على سبيل المثال :الباب ، المجاري ، القبيح ، الحسن ، الاستقامة ، الاستحسان ، الخفة ، الثقل ، والحديث الخ ، إذ تستند هذه المصطلحات اللغوية إلى مرجعيات فكرية ميزت خطاب سيبويه [١٨].

ومن ثم فهذه المصطلحات تحتاج إلى سبر أغوارها في سياقاتها النصية وصولا إلى أسسها المعرفية التي تؤطرها ، وتحدد مفاهيمها .[١٩]

إذ يستند استخدام اللغة إلى الذاكرة المعرفية لأصحابها ، وتحدد المجالات الدلالية وتختار الألفاظ والتراكيب والاساليب في ضوء القيم الثقافية للجماعة اللغوية ، وللمعتقدات الدينية أثر ملحوظ في هذه العملية[٢٠].

ويتسائل بعض الدارسين بأن القول بتأثير المعتقدات ، أو الاتجاهات الفقهية ، أو الفكرية في التحليل النحوي يؤدي إلى غياب الموضوعية في الدرس النحويالذي يتوجب عليه فحص الحقائق النحوية ، ويبين طبيعتها ، ويصف أوجه تفاعلها ، ولكن ما ينبغي قوله بأن هناك تبادلا للتأثر والتأثير بين العقيدة والتحليل النحوي كامنٌ في إمكان اختلاف الوصف النحوي للتركيب باختلاف القرائن المقالية والمعنوية .[٢١]

وما يؤكد هذه الحقيقة أن سيبويه أولى عناية بعنص (المخاطِب) ، وبين دوره الجذري في خلق المنظومات القولية ، وكيفية سيرورة النشاطات الدلالية فيها ، لكونه المنبع الذي ينطلق منه الخطاب ، والحافز الذي يثير كوامن (المخَاطب) الفكرية بحيث يخلق دورة خطابية متواصلة تحقق الغرض الإبلاغي ، والتجاوب الذهني[٢٢]

ماهيّة العمل النحوي:

لا شك في أن سيبويه كان مدركا حقيقة راسخة ب " وجود مستويين في اللغة ، مستوى النظام النحوي القائم على تجريد الوظائف اللغوية وتحديد العلاقات بينها دون تدخل من المتكلم ، ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج على قواعد النظام النحوي ويتجاوزها . وكان مدركا أن المعنى في المستوى الأول قد يختلف عنه في المستوى الثاني "([٢٣]).

ولا شك في أن مصطلح (العمل) يدل على مفهوم مركب من حيثُ كان يقرن بين حدثٍ نموذجهُ الحركة والعلاج والتأثير ، وبين نسبةِ ذلك الحدث إلى فاعلٍ حي وعاقلٍ([٢٤])

وقيل العمل النحوي : هو " حصيلة لتشبث الكلمة بما يتمم معناها "[٢٥].

إنَّ أهم إشارة تُلْمَح في هذا التعريف هي : أنّ المنطق الذي يؤسِّس لآلية العمل النحوي هو(التفاعلات ما بين العناصر النحوية) من دون استقلال عنصر منها عن تلك المنظومة ، إذ تتجلَّى فيها الأواصر التعاونية الرابطة بين مكونات التراكيب اللغوية ، مما يُفَعِّل من نشاط تلك العناصر وينعش عملها في تأدية وظائفها ؛ لأن " الكلمة المفردة حين ترد وحدها خارج التركيب تكون مستقلة بالأدلة الوضعية المعجمية غير ذات حاجة إلى مساعد أو متمم ... ما دامت خارج التركيب ، فهي صالحة . غالبا . للارتباط بآلاف من المفردات لتكون معها كلاما مفيدا ، فإن دخلت في حيّز التركيب اللغوي صارت عنصرا نشطا في مجالٍ محدود من تلك المفردات ، تفرعت لها دون سواها وانشغلت به وحدها ، فيكون بينها ارتباط وتفاعل صوتي ومعنوي "[٢٦].

كما لا يخلو العمل النحوي من تدخل أمور فرعية تؤثر في آلية عمله ، وهي أمور تتعلق بالعمليات الذهنية الخاضعة لطبيعة المفسّر وشخصيته العقلية ؛ لما لها من أثرٍ في إحالة كيان العمل اللغوي إلى طائفة من الأفكار النابعة من النحوي ذاته [٢٧].

فعلى سبيل المثال إن تمكن المفسّر من التمييز ما بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي أو ما بين الفعل الحقيقي وصفته يكون ذا أثر في إحالة المعنى وتوجيه الصورة الإعرابية له على نحوٍ آخر ، وفي ذلك يقول الجرجاني : " وينبغي أن تعلم أنّ وصف الفاعل عند النحويين أن يسند الفعل إليه مقدّما عليه ، نحو : (خرج زيد) و(طاب الخبز)، وليس الشريطة أن يكون أحدَثَ شيئًا ، ألا ترى أنّك تقول : (طابَ الخبز) وليس للخبزِ فِعْلٌ كما يكون لزيدٍ في قولك (قامَ زيدٌ) ، وكذا تقول (لم يَقُمْ زيدٌ) فترفعه ، وقد نفيت عنه الفعل كما ترفع إذا قلت : (يقوم زيدٌ)، فلو كان الفاعل من شرطه أن

يكون أحدث شيئا لما جاز رفع زيد في قولك : (لم يقم زيد)؛ لأنّك لم تثبت القيام له وإنما استفهمت المخاطب ، وإذا كان الأمر على هذا تقرر ما ذكرناه من أنّ الاعتبار في الفاعل أن يكون الفعل مسندا إليه مقدّما عليه ، كان أحدث شيئا أو لم يحدثه "[٢٨].

ولعل الصلة الوثيقة بين الفاعل الحقيقي الدلالي والفاعل الشكلي صلة يقدرها المتكلم بحدسه ومدى تقبّل نفسه لها ، ومن أسباب هذه هو أنّ الأحداث جميعها تغلب عليها الأعمال ، وأنّ الفاعل الحقيقي والفاعل النحوي هو في مثل هذه الحالات كلها شيء واحد[٢٩].

وبهذا نصل إلى أنّ العمل النحوي يتميز بتآزر عناصره وتبادل علاقاته من أجل توظيفها ، وهو بهذه الآلية يسير على نظام متسق من الوظائف والعلاقات وهو ما أَقَرّه سيبويه ، إذ كان ينظر إلى وظائف عناصر العمل النحوي على أنّها وساطات للعامل و كما أنّه جعل التعريفات النحوية أو المصطلحات النحوية مشتقة من بنيتها العاملية لا باعتبارها قضايا مؤسسة للتحليل النحوي [٣٠].

إلا أنّ هناك من يخالف هذه الرؤية تماما ويستحضرنا في هذا المقام رأي الدكتور نهاد الموسى الذي يصور العمل في حقيقته بأنّه افتراض في التحليل النحوي ، ولم ينص على كونه نظرية ؛ لأنّ ترابط مكوناته غير حقيقي ، ولكن في الوقت نفسه يسعى إلى تحقيق غاية ، إذ يقول بأنّ " عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها ، والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعانهم على تفسير الكثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به"[٣١].

وهذا ما استشعره عبد الرحمن أيوب أيضا ، إذ صَوَّرَ نظرية العمل النحوي بأنّها غير قائمةٍ على أسسٍ معنوية ، بل تتفق والنظرة الشكلية للغة ، بمعنىً آخر أنّه رأى أنَّ نظرية العمل بمثابة ارتباط بين ظاهرة لغوية أو ظواهر لغوية أخرى ، وهو ارتباطٌ قائمٌ على الشكل بعيدا عن التأويل الفلسفي(٣٢)، وتبعه في ذلك الدكتور مهدي المخزومي ، إذ يقول : " ولسنا من الذين يقولون بالعامل ، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل ،يدل وجودها على وجود العامل لفظا أو تقديرا "(٣٣).

في حين نجد أنّ تمّام حسّان مُقِرٌ بوجود العامل ، لكنه استبدل ماهية العامل بشيء آخر ألا وهو السياق الذي وصفه بالقرائن المتضافرة على توضيح المعنى فهي عاملة على تجليته ، إلا أنّه رأى أنَّ تجلية المعاني مرجعه إلى عمل عدد من الأجهزة التي تتكامل فيما بينها ، وأنَّ لكل جهازٍ منها عدداً من الطرق التركيبية الحرفية التي ترتبط بالمعاني اللغوية ، دونما حاجة إلى عامل ؛ إذ يأتي الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا؛ لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع من دون سبب منطقي ، فمن الممكن أن يأتي الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا لو أنّ العرف كان جاريا على ذلك (٣٤)، وهكذا سار الدكتور حماسة عبد اللطيف أيضا في إنكار العامل من بعده(٣٥).

وهذا ينافي ما ذهب إليه الدكتور محمد كاظم البكّاء الذي صرّح بعد تحليله لفكرة العمل النحوي في الكتاب بأنّها نظرية شأنها شأن سائر النظريات العلمية ، تمتاز بخصائص واضحة أحدها الفكر العمومي في تناول موضوعات النحو وتصنيفها وفقا لهذا المنهج ، وتمتاز أيضا في كونها ذات مبدأ تقوم عليه في تنظيم العلاقات وتفسير الظواهر اللغوية(٣٦).

وهذا ما خلناه صوابا ، فالنحو السيبويهي نحو يقوم على فكرة العمل والعامل " إذ ينكشف من خلاله لحظة اللغوي وهو يعقلن الظواهر اللغوية ، فهو يشكل تقنية لسانية صِرْف يجب مقارعتها ومقارنتها باللغة الموصوفة والنحو المنظم لها "[٣٧].

فلو تتبعنا تنسيق سيبويه لمعظم مباحث كتابه لوجدنا أنّه ركّز على فكرة العمل النحوي في ترتيب تلك المباحث ، وهذا ما استخلصه علي النجدي ناصف في قوله أن سيبويه " نظر في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه ، فإذا هي فعلية واسمية ، فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل ، وعنى بذلك المرفوع في حاله الماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها ، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور ، وأنواع ما ينصبان من المفعولين ،وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه ، أخذا على عادته من التتبع والاستقراء ، ثم تكلم عن عامل الجر وطبقت أعماله على التوابع ،وصار من هنا إلى النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية. فتكلم عن الابتداء و نواسخه ، واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبهة منها في العمل "[٣٨].

كما ذهب إلى ذلك الدكتور سليمان ياقوت في كتابه ، إذ رأى أنّ العامل هو الأساس الذي أقام عليه سيبويه دعامات الكتاب [٣٩]

وهكذا اختلف النحاة في مضمون العامل وماهيّته بين منكر لوجوده وآخر مقّر ، والذي نراه نحن أنّ " العامل مجردا مما علق به من نظرات فلسفية وإغراق في اللجوء إلى العلل الثواني والثوالث ، هو الركيزة الأولى في النحو العربي ، ولامناص من الاستناد إليه في التقعيد النحوي ، فهو سبب رئيس في ربط مكونات البنى النحوية وترتيبها على نسق معين "[٤٠].

العامل النحوي :

ثمة تساؤلات أُثِيْرتْ على الصعيد اللغوي حول الأسس الرصينة التي اتَّكَأَ عليها النحاة في افتراضهم نظرية العامل النحوي ، إذ ظهرت اتجاهات متناقضة اعتمدت معايير متباينة في تفسير هذه الفرضية وفقا للمنظار الذي انطلقوا منه ، فالمتتبع لأصول النحو العربي بإمكانه رصد الاعتقادات الفلسفية الثاوية خلف تلك التصورات وما شهدته من انحرافات واضحة بين النحويين ، ولأجل الوصول إلى حقيقة هذه الفرضية فلا بد من الولوج إلى خفاياها وأسسها ، ولابد من تمحيصٍ دقيقٍ للجزئيات التي مهدّت لتأسيسها ، فما من شك في أنّ أي طرح تجلّى على أرض الواقع إلا وكان من تبعات مسار معين أحدثه .

وبذلك شغلت نظرية العامل حيّزا كبيرا من آراء النحويين القدامى والمحدثين ، فـ " مهما يكن رأي القدماء عن فكرة العامل أهي للمتكلم نفسه أم هي (مضافة) اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ كما يقول أبو الفتح ، فإنّ (العامل) كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي "[٤١].

من هذا المنطلق رأينا أن نقوم أولا بإلقاء الضوء على فلسفة اللغة ، فقد علمنا مسبقا أنّ اللغة صورة للواقع المادي من المعرفة ، أمّا الأفكار والتصورات فهي صورة للواقع الفكري لها[٤٢]؛

مما يعني أنّ هناك علاقة رابطة بين الأفكار (التصورات) واللغة شكليا ومعنويا تحت مسمّى التأثير والاستجابة التي تتجلى في الفكر القائل بأنّ كل شيء له وجود على أرض الواقع وبالإمكان إدراكه ، فلا شك أنّ سيكون له وجود على اللسان يعبّر عنه ،

لأن "القول دليل على ما في الذهن ، وما في الذهن صورة لما في الوجود مطابقة له ، ولو لم يكن وجود في الأعيان لم تنطبع صورة في الأذهان ، ولو لم تنطبع صورة في الأذهان ولم يشعر به الإنسان لم يعبّر عنه باللسان ، فإذا اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة متطابقة متوازية "(٤٣).

فانسباك هذه المعطيات في اللغة يحتّم علينا أن نميّز فيها بين ثلاثة عوامل هي : عامل الرموز المتمثل باللفظ وعامل الأفكار المتمثل بالعلم ، وعامل الأشياء والوقائع المتمثل بالمعلوم المشاهد والمحسوس(٤٤).

إنّ تشكل اللغة على هذا الأساس يعكس مفهوما واحدا لا غير ، وهو المفهوم العاملي (المرجعي التأثيري) ، فـ" المفردات اللغوية المتمثلة بـ(عامل الرموز) تتشكل نتيجة التكيف والتأثر بالواقع الخارجي الذي يعد مرجعا جوهريا لجميع الأفكار والصور الذهنية التي بدورها تكون مرجعا ثانويا للمرجع الواقعي ، ثم يأتي دور الفونيمات المنتظمة داخل قوالب محددة ومتنوعة لتؤلّف القطب المرجعي الثالث ، وهكذا تكتمل المراجع في هيكل السلوك اللغوي "(٤٥).

مما سبق يمكننا أن نستخلص أنّ تكوين اللغة على أساس المنطق (المرجعي . العاملي) ينصب إعماله لصالح الجانب التواصلي الذي يقتضي حضور جميع عناصره من دون إسقاط أحدها ، ولما كانت ديمومة السمة التواصلية للغة رهينة بخضوعها للمنطق العاملي ، فلا شك أن ذلك الخضوع ممتد إلى واحد من مظاهر اللغة ألا وهو (النحو) ، إذ يتجلى فيه المظهر التواصلي ، وقد يُفَنّد ذلك بادّعاء قائم على سؤال وهو : ما دليلك الذي تمسكت به في ادعائك أنّ النحو يشاطر اللغة السمة التواصلية ؟ وعلى أي وجه تجلت هذه السمة؟

ولذلك نجيب بأنّ " اعتبار النحو العربي خطابا و إلحاحٌ مبدئي على مظهره التواصلي ، المتمثل في استحضار العناصر / المبادئ التالية : أ . سياق الإنتاج ... بـ عناصر الخطاب ... ج . أغراض الخطاب "[٤٦].

إذن كما رأينا أنّ ظهور اللغة ثاوٍ وراء أثرٍ لقيمةٍ ما ، فكذلك النحو إذ إنّ وجوده يعدُّ تفسيرا لأصولٍ نشأ عنها " فالأطر النظرية ومكوناتها (الأجهزة المفاهيمية وطرائق الاستدلال) تختار بتوجيه من عقائد أولية عاملة في أذهان أصحابها ، فالنحو العربي كان في نشأته استجابة لسؤال حكم الأقدمين ، وهو مسألة التغير ، فالناظر في هندسة الأقوال والمذاكرات النحوية يجدها منظمة في شكل هرمي تقوم على الفصل بين الأصل والفرع ودرجات ترتيبهما الممكنة ، ومن ثمة أسئلة الترتيب بين علامات الإعراب أيهما أسبق ، وترتيب العوامل(العامل القوي والعامل الضعيف) والترتيب الاشتقاقي بين المقولات "[٤٧].

وهذا يعني أنّ النحو قد بُنِيَ على قواعدٍ شكليةٍ استرفدت من كلام العرب والقرآن الكريم ، ومن ثمّ مهّدَت هذه القواعد لظهور هيكلية عامة في النحو العربي ، استوحت تسميتها منها ، ألا وهي (العامل النحوي) الذي يعد مدخلا لدراسة علم النحو[٤٨].

وقد حدّه الجرجاني بقوله أنّ العامل النحوي هو " ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنًا "[٤٩].

إنّ تحري أسس نظرية العامل يعدّ ضرورة استدلالية لا بدّ منها ، فتوجب الوقوف عندها ؛ لأجل معرفة أحكام النحاة ؛ وذلك لأنهم " يقررون أنّ العاملية سبق سابق عن اللغة ينظمّها ويفسرها وأنّه قائم فيها حتى تتحقق في جمل وعبارات ، إنّ

العاملية ...عندهم هي قانون وجود ، فإنّ العاملية مبحث في الوجود من حيث هو كذلك، إنّ العاملية مبحث في القول من حيث هي قول أي : أنها تنصرف إلى ذكر المقولات العامة التي سبيلها أن تنطلق إلى أي واقع لغوي وتكون فيه "[٥٠].

ولو حققنا في كتاب سيبويه لوجدنا أنّ الفكر الوارد في خطابه النحوي هو الفكر العاملي ، إذ تطلّع من خلاله إلى معالجة قضايا النحو العربي ، فمعلوم أنّ من يتناول قضية ما لا بدّ له من أن يقف عند الآلية التي تظهر بها هذه القضية فيعالجها ، وهذا ما وجدنا أن سيبويه قد ارتقى به في علاجه ، إذ إن " الرؤية التي يقوم عليها التصور العاملي عند سيبويه ... ترجع إلى أصول كلامية اعتزالية تقضي بأن كل أثر لا بد له من مؤثر ، وأن كل فعل لا بد له من فاعل و كل معلول في الوجود لا بد له من علة ، فالجسم يتحرك بحسب حدوث الحركة أو المؤثّر "[٥١].

لذلك فإنّ " النحو العربي كما نقرأه في مرجعه الأول (الكتاب) ليس مجرد قواعد التعليم النطق السليم والكتابة الصحيحة باللغة العربية ،بل هو أكثر من ذلك (قوانين) للفكر داخل هذه اللغة ، وبعبارة بعض النحاة القدماء (النحو منطق اللغة) وهذا ما كان يعيه تمام الوعي سائر البيانيين ،إذ كانوا يعدون سيبويه في (علم العربية) نحوا ولغة وبلاغة ومنطقا ، كتابا يُمَكّن من استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم البيانية كلها بما في ذلك الفقه "[٥٢].

فما من شذوذ أو تغير يطرأ على النظام اللغوي إلا وبحث عن علته وبنى عليها حكما ، إذ كان " كل تحويل أو تغيير يقصد به هدف معين وليس هناك تحويل اعتباطي، فبناء على حكمة المتكلم العربي وتميزه عمل سيبويه ...على تفسير مقاصد التغير باعتبارها محاولات لتبرير هيئات التأليف اللغوي...لاعتقاد سيبويه أن لكل هيئة

لغوية من الحكمة الوضعية ما يفسر وجودها وانبعاثها من العدم الكلامي ، فلا يمكن وفق هذا المنطق تصور حالة معينة دون علة ترسم مظاهرا وتحدد كينونتها ،وتعد السبب في وجودها على هذه الشاكلة ، ويحق لنا القول أن النحو السيبويهي نحو وجودي يبحث في أشكال الوجود اللغوي ويحاول إخضاع الكلام العربي لمنطق الوجود الإنساني"(٥٣).

وهذا ما أقره النحاة المعاصرون ، فقد أجمعوا على أن سيبويه أول من أنهج سبيل القول في العامل ، كما ذهبوا إلى أنّ العامل هو حجر الزاوية الذي أقام عليه معظم مباحث الكتاب (٥٤)، فقد استحوذت فكرة العامل على أبواب الكتاب .

إذ كان يرعاها ويصدر عنها في تلوين مباحثه وتنويعا وتصنيف أبوابه وترتيبها(٥٥)، باتجاه لفظي وآخر معنوي ، أمّا اللفظي فقد صرّح به " مرارا وذكر أنّ النصب والجر والجزم يحدثها العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في حرف الإعراب، وأنّ الفتح والكسر والضم والوقف بناء لا يزول ولا أثر للعوامل فيه ،

وأنّ العرب إذا أعملت شيئا مضمرا لم تخرجه من عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع ، وأنّ ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء وما يعمل في الأسماء أيضا لا يعمل في الأفعال "(٥٦).

فلو تأملنا في نص سيبويه في " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه " إذ يقول : " وذلك قولك : (ما أحسن عبد الله) ، زعم الخليل: أنّه شيئا أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز

أن تقدم عبد الله وتؤخّر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه ولا تقول : فيه ما لا يحسن ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا "[٥٧].

ففي هذا الباب تتضح فكرة العمل صراحة كما نلمح وجود بذور لفلسفة العامل في معنى التعجب ، لكنها لم تزل منكمشة في ترتيبها ، إذ وضّح سيبويه أنّ الخليل قد زعم بأنّ التعجب في قولهم: ما أحسن عبد الله .بمنزلة قوله (شيء أحسن عبد الله)وها هنا تكمن بذرة الخلاف في التعجب من حيث الاسمية و الفعلية ، كما نلمح أيضا في قول سيبويه (لا يجوز أن تقدّم عبد الله وتؤخّر) بذرة أخرى للحكم على عامل التعجب بالضعف إلى جانب الفعل[٥٨].

ولم يكتفِ سيبويه في تصريحه بلفظ العامل والعمل بل كانت له مع التفسير اللفظي للإعراب شذرات توحي بأنّ للمعاني النحوية عملا في المفردات[٥٩]، فـ" الاتجاه المعنوي نجده واضحا في كتاب سيبويه سائرا مع الاتجاه الآخر وهو اتجاه (العامل) في الخط نفسه ... نجده يتناول المسألة ويحللها تحليلا معنويا ، وهذا يعد من إشراقات الفكر النحوي "[٦٠].

وما دمنا بصدد الحديث عن نظرية العامل في كتاب سيبويه لا بد من أن نتوقف قليلا عند قوله في (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية) إذ يقول : " وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ... ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل . وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه . وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب "[٦١].

فالواضح من كلام سيبويه أنّ العامل عنده هو المحدث للأثر الإعرابي المتمثل بالنصب والجر والرفع والجزم ، والذي لكل واحد منه ضرب من اللفظ في حرف الإعراب ، أمّا الفتح والكسر والضم والوقف ، فهو بناء لا يزول ولا يتجلى للعوامل أثر فيه(٦٢).

المتكلم هو المحدث الحقيقي :

إنّ المطمح الذي يتصدى المتكلم لإنجازه دائما في عملية نظم الكلام هو الإبانة والإفهام ، إذ يجتهد في محاولته استبطان مكامن المعاني ومن ثمّ تطويعها لتحل في تراكيب لغوية منظومة وفقا لإطار دلالي معين ،وبهذا فإنّ المتكلم هو " الذي يدخل المعنى على التراكيب اللفظية وهو يدخل المعاني التركيبية المترتبة في نفسه ؛ ولذلك فأيّ حديث عن المعنى واللفظ خارج هذه الصورة ينفي دور المتكلم وينفي دور واضع اللغة ويتجاوز المعطيات وهي التراتيب إلى مفاهيم لا برهان عليها وهي المفردات "(٦٣)

ولأجل تهيئة التراكيب اللفظية للتعبير عن المعاني النفسية فلا بد للمتكلم من تأهيلها لبلوغ ذلك ، فيفصح عن قصده قدر الإمكان بإعراب كلامه بما يتناسب وحال مخاطبه الذي يتوجّه إليه بالكلام ، فلما كان " القصد من الإعراب إبانة المعاني فإنّ المتكلم يعرب كلامه مراعاة لمخاطبه ، إذ لولا المخاطب لما احتاج المتكلم إلى الإعراب"(٦٤).

إنّ تخير المتكلم من أوجه الإعراب ما يفصح عن قصده يجسد فيه صنيع الفاعلية ؛ إذ هو من يتولى مهمة إنجاز التعبير ويسلك فيه سبل الإبانة وفقا لعلاقة مشتركة بينه وبين مخاطبه ، وهذا ما فسره السهيلي بقوله : " اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبّر للمخاطب عنها بلفظ أو لحظ أو بخطٍّ ،ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عمّا في نفس المتكلم ....ثم لمّا كان المخاطب مشاركا للمتكلم في معنى الكلام ، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب ، ولولا المخاطب ما كان

المتكلم لفظا مسموعا ولا احتاج إلى التعبير عنه "[٦٥].

إلا أنّ خضوع الكلام أمام موقف منتجه وغايته منه في رسم الخطوط الأساسية له تجعله سائرا نحو رغبته في اختياره الكلمات ونمطها بما ينسجم والأعراف المتفق عليها في نظم الكلام ؛ لأنّ " المتكلم ينتج اللغة فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون متكلم ، ولكن المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة ، بل تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة ، فهناك فرق بين مجرد الحديث باللغة والحديث بها ، موحدة الخصائص حسب نظام معين في توارد الكلمات وشكلها "[٦٦].

من هذا المنطلق اتسعت حظوظ المتكلم بقبسه للفاعلية وخطفه النصيب الأكبر من العاميلة في الوظائف النحوية ، امتثالا لمقصده وغايته في إنتاج الكلام ، إذ قد يروج عنه بما يرتضي له من أجهٍ إعرابية تفصح عن مغزى كلامه ؛ لذلك " اعتمد النحاة العرب ولا سيّما الوظيفيون منهم على مبدأ (مراعاة غرض المتكلم في كلامه) بوصفه قرينة تداولية قوية في الدراسة اللغوية "[٦٧].

ووفقا لهذا المفهوم يكون المتكلم هو العامل ، وهذا ما ذهب إليه بعض النحويين المعاصرين في أنّ المتكلم هو العامل ، وأنّ العمل منسوب إلى العوامل اللفظية على سبيل التجوز ، وآخرين أسرفوا في إدعائهم بهذا الجانب إذ زعموا أنّ العوامل اللفظية إنّما هي مجرد وساطات للعمل النحوي ليس إلا ، وأنّ العمل في حقيقته إنّما هو من صنع المتكلم[٦٨]، مستندين في ذلك الإدّعاء إلى بعض النحاة القدامى منهم ابن جني[٦٩].

إذ يقول : " وإنّما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيدٍ) و (ليت عمراً قائماً) وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظٍ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، و أمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من

الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره ، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت عليه آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح "[٧٠].

وهكذا تشعبت الآراء واختلفت اختلافا كبيرا في تفسير هذه النظرية بين مؤيدٍ ورافضٍ ، مستدلين بحجج مستصفاةٍ من اعتقاداتهم وتصوراتهم الفلسفية والعقدية ، مما يدل على أهمية هذا الركن في النحو العربي ، ومدى احتفاء النحاة به .

إذ نرى هناك من يدّعي أنّ انتصاب النحو لا يتم إلا بها ، في حين نجد آخرين ينادون بهدم هذه النظرية ، وذلك لكونها شيء من الوهم في نظرهم ،

ومن هؤلاء ابن مضاء القرطبي ،الذي ظهر في مقابل ابن جني جامعا شتات ما تناثر من الأحكام النحوية بقيود الأحكام الشرعية ، فصرّح ببطلان هذه النظرية مناديا بهدمها ، مسندا فعل العمل كله إلى الله تعالى فيقول : " وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا ، لا يقول بها أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه .... فإذا قيل بم يُرَدُّ على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به ، أمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، وكذلك الماء وسائر ما يفعل ....، أمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل لا بإرادة ولا بطبع "[٧١] .

في حين نجد أنّ الرضي قد تدارك هذه الفكرة ولكن بمفهوم آخر وتوجيهات ثرة لمن أنعم نظره فيها فيقول : أنّ" الموجد ... لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم ،وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ... ؛ فلهذا سميّت الآلات عوامل "[٧٢] ، فأناط

بالمتكلم مهمة إيجاد المعاني وعلامات هذه المعاني.

أمّا سيبويه فقد كان يرى أنّ المحدث الحقيقي للرفع والنصب والجر والجزم المتجلية آثاره في علامات إعرابية هو (المتكلم) ، أمّا إطلاقه مصطلح (العامل)على الألفاظ أو المعاني فقد جاء من قبيل توظيفها في كونها آلة للإعراب أو علامة عليه أو مضامة له أو موجبة له أو طالبة لما بعدها أو علة غائية للمتكلم "[٧٣].

وهكذا أقام سيبويه فكره التحليلي على أساس عاملي ، فلم يكن نظره نقديا فحسب بل كان ناقدا معلّلا لما ينقد ، وفي ذلك يقول علي النجدي ناصف أنَّ سيبويه " نظر إلى الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه ، فإذا هي فعلية واسمية ،

فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل ، وعنى بذلك المرفوع في حاله الماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من منصوبات ظنّ وأخواتها ، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين ، وعن استعمالات المصدر ، وما خمل عليه آخذا على عادته من التتبع والاستقراء ، ثم تكلم عن عامل الجر وطبّق إعماله على التوابع وصار من هنا إلى النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية ، فتكلم عن الابتداء و نواسخه واستطرد إلى الأدوات التي تجري على شبه منها في العمل "[٧٤] .

أمّا الدكتور أحمد العلوي فقد اثبت أنّ سيبويه أقام تحليله على فكرة العامل ناظرا الوظائف النحوية على أنّها وساطات للعامل ، وأنّ التعريفات مشتقة من البنية العاملية وليست عناصر مؤسسة للتحليل النحوي ، مقّرا بأنّ العامل ينتظم العناصر الأخرى في مواضعها بعد دخوله ، وبذلك ينحصر عمله في البحث عن طرق تنظيم الجملة لما تتمتع به العبارة العربية من حرية الرتبة[٧٥].

في حين خرج الدكتور البنّا في خلاصة مستصفاة امتثل بها لكلام سيبويه ، إذ يقول : " أمّا ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبتها أحيانا إلى اللفظ أو إلى المتكلم فذلك شيء تواضعنا عليه ،

رأينا أنّه يحقق نوعا من الاختصار في التعبير على أنّك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان مابين أجزائها من العلاقات ،

وفي الجملة تجد ترابطا بين الأجزاء على نحو قد يكون أوليا ، كما في العلاقة بين الفعل والفاعل وبين الفعل والمفعول ، وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ،

ولمّا كان من عملنا أن نبيّن الارتباط بين الأجزاء فقد اصطلحنا على أنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب تأثيرا في الكلمة المطلوبة اصطلحنا على أن نسمي هذه الكلمة الطالبة : عاملة والكلمة المطلوبة : معمولة لها ؛ نظرا لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها ، فأمّا في الحقيقة فالأمر مما عرفت من قبل لا يعد أن يكون لغويا "[٧٦].

وما بين هذا وذاك تعددت الأقوال واختلفت الآراء ، إلا أنّ المقام هنا لا يسمح لنا بإسهاب الحديث فيها ، وكل ما يمكننا قوله هو أنّ سيبويه سعى جاهدا إلى إعمال المتكلم في مواطن كثيرة من أبواب الكتاب ، منها على سبيل المثال قوله في (هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) ، إذ يقول :

وإنّما كان التأخير [أي تأخير فعل الشك] أقوى ؛ لأنه إنّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : عبد الله صاحب ذاك بلغني ، وكما قال :من يقول ذاك تدري ، فأخّر ما لم يعمل في

أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري ، فإذا ابتدأ على ما في نيّته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخّر ،كما قال : زيدا رأيت ورأيت زيدا "[٧٧].

فسيبويه في هذا النص يقرر أنّ المتكلم هو الذي يحدد إعمال الفعل أو لا ، تبعا لما في نيّته من شكٍّ أو يقين ، فـ" كل هذا مرهون بمقاصد المتكلم وضوابط لغته ، فهو يتناول من تلك المادة ما يعبر عن المراد ويحيط بحاجاته الإعرابية التي تناسب مقتضى الحال....لينقل ما في نفسه وخياله وعواطفه ،

ويملأ ما يترتب على ذلك من المعاني النحوية ، وبذلك يأخذ العامل حاجاته ، ويؤدي وظائفه ويفي بالمراد والمقتضيات والمقاصد والحاجات والوظائف المذكورة إنّما هي مطالب العامل نفسه لا بمعناه وحده ، بل بما فيه من ازدواج لفظي (معنوي) "[٧٨].

الهوامش

[١]: ينظر : الاسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٣٣٦

[٢]: ينظر : المصدر السابق : ٣٣٧

[٣]: مدخل إلى الشكلانية السيبويهية : ٤٥

[٤]: التفكير العلمي في النحو العربي : ١٣

[٥]: التفكير العلمي : ٥

[٦]: موقع منتديات القصة العربية : www.arabstory.net

[٧]: ينظر : التفكير العلمي : ١٧ ، ٢٧ ، والأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٣.

[٨]: ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٨

[٩]: ينظر : المصدر نفسه : ١٣

[١٠]: ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ١٧

[١١]: ينظر : الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٤٦_ ٤٩

[١٢]: منهج البحث اللغوي : ٩٦

[١٣]: الكتاب :١ / ١٥

[١٤]: ينظر : رؤى لسانية في نظرية النحو العربية : ١٤٠_١٤١

[١٥]: المصدر نفسه : ١٤٤

[١٦]: اليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه : ١٤

[١٧] : ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية : ١٠٠

[١٨]: ينظر : اليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه : ١٥

[١٩]: ينظر : المصدر نفسه : ١٦

[٢٠]: ينظر : التحليل النحوي العقدي بحث في أثر المعتقدات في الدرس اللغوي : ١٣٦

[٢١] : ينظر : المصدر نفسه : ١٤١

[٢٢] : ينظر : البحث الدلالي في كتاب سيبويه : ١٩٤

[٢٣]) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ١٤٧

[٢٤]: ينظر : مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية : ٢٢٣

[٢٥]مؤشرات العمل النحوي بين القدماء والمحدثين : ١

[٢٦]المصدر نفسه : ١ .

(٢٧)ينظر اللغة والتفسير والتواصل ، د. مصطفى ناصف : ٦٨.

(٢٨)المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني : ٣٢٧

(٢٩)ينظر مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية ، : ٢٢٤

(٣٠)ينظر قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين :٢٥

(٣١)نظرية النحو العربي : ٣٤.

(٣٢)ينظر دراسات نقدية في النحو العربي : ١٧٠

(٣٣)في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٨ . ٢٠٩

(٣٤)ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٣ ، ومناهج الدرس اللغوي العربي : ١٥٣.

(٣٥)ينظر العلامة الإعرابية بين القديم والحديث : ١٩٩.

(٣٦)ينظر منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : ٢٤٩ . ٢٥٠

(٣٧)قضايا إبستمولوجية في اللسانيات : ٤٣.

(٣٨)سيبويه إمام النحاة ،علي النجدي ناصف :١٨٣ . ١٨٤ .

(٣٩)ينظر قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين : ٥٢ . ٥٣.

(٤٠)مناهج الدرس النحوي في العالم العربي : ١٥٦.

(٤١)النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ١٤٧.

(٤٢)ينظر منطق المعرفة العلمية : ١٤٢/١.

(٤٣)المقصد الأسمى في شرح معاني أسماء الله الحسنى ، أبو حامد الغزالي : ١٩

(٤٤)ينظر منطق المعرفة العلمية : ١٤٥/١.

(٤٥)البحث الدلالي في كتاب سيبويه : ٢٣.

(٤٦)الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ١٦.

(٤٧)قضايا إبستمولوجية في اللسانيات : ٤٤.

(٤٨)ينظر العامل النحوي دراسة إبستمولوجية : ٨

(٤٩)العوامل المئة النحوية في أصول العربية : ٧٣

(٥٠)الطبيعة والتمثال مسائل من الإسلام والمعرفة :٢٤١

(٥١)الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : ١٤٣.

(٥٢)اللفظ والمعنى في البيان العربي : ٢٣

(٥٣)الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٣٤٢.٣٤٣.

(٥٤)ينظر مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، :١٤٦

(٥٥) ينظر سيبويه إمام النحاة : ٨٤.

(٥٦)مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : ٧٠.

(٥٧)الكتاب : ١/٧٢ . ٧٣.

(٥٨)ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ٢٠٤.

(٥٩)ينظر مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء : ٧٥.

(٦٠)الخلاف النحوي في بنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة :٣٠٥

(٦١)الكتاب :١ / ١٣.

(٦٢)ينظر مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء : ٧٠.

(٦٣)قضايا ابستمولوجية في اللسانيات : ٢٣٠.

(٦٤)سياق الحال في كتاب سيبويه : ٧٧.

(٦٥)نتائج الفكر : ١/ ١٧٠ ١٧٢ .

(٦٦)أصول النحو العربي : ٢٧٥.

(٦٧)التداولية عند العلماء العرب : ٢٠١.

(٦٨)ينظر إحياء النحو :١٤٦

(٦٩)ينظر الخصائص : ١ / ١٠٩. ١١٠ .

(٧٠)المصدر نفسه : ١ / ١٠٩. ١١٠ .

(٧١)الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي : ٨٢

(٧٢)شرح كافية ابن الحاجب :٦٥/١.

(٧٣)ينظر مفهوم العامل عند سيبويه : ٨.

(٧٤)سيبويه إمام النحاة : ١٨٣. ١٨٤.

(٧٥)ينظر: آية الفكر وكبرياء النظر ، أحمد العلوي : ٢٥ . ٢٦

(٧٦)الرد على النحاة : ١٥٠.

(٧٧)الكتاب : ١٢٠/١.

(٧٨)مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء : ١٣٨.